[الحرف]

وكذلك اختلف في تفسير قولهم: الحرف يدل على معنى في غيره، على أربعة أوجه:

الأول: قول أبي سعيد السيرافي، وهو: أن معنى ذلك: أن تصور معنى الحرف متوقف على خارج عنه، ألا ترى أنه إذا قيل: ما معنى " من "، فقيل: التبعيض، مثلا، وجدت تصور معناه متوقفا على الغير، لأنه لا يمكن تصور التبعيض إلا بعد تصور الجزء والكل. وهذا ينتقض بالأمور النسبية والإضافية كالقرب، والبعد، والغير، والمثل، ونحوها.

الثاني: أن المراد من ذلك أنك إذا قلت: " من "، مثلا، لم يدر أهي مبعضة أم مبنية أو غيرهما؟ فإذا ذكرت مجرورها تبين معناها.

وهذا ضعيف؛ لأنه يدل على أنها مشتركة والاشتراك لا يقتضى كون معنى الكلمة في غيرها، وإلا لكانت الأسماء المشتركة معناها في غيرها، فتكون حرفا، ولا يتم أيضًا في الحروف غير المشتركة، مثل: حروف الاستفهام والنفي وغير ذلك.

الثالث: أن المراد من ذلك أنه إذا قيل: زيد قائم، ثم قيل: هل زيد قائم؟ فـ " هل " قد دل على معنى في: " زيد قائم "، وهو غيره: فقد دل الحرف على معنى في غيره. وهذا ينتقض بأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأفعال الدالة على معنى النفي، مثل: " ليس ".

الرابع: أن المراد من قولهم: الحرف يدل على معنى في غيره، أنه يدل على معنى باعتبار غيره، أى له متعلق لابد من ذكره في الاستعمال بخلاف الاسم والفعل، فإذا قلت: سرت من البصرة كان معناه: ابتداء سيرى من البصرة، فيجب ذكر متعلق معناه وهو: البصرة، ولو صرحت بالاسم الذى هذا معناه وهو: الابتداء لم يجب ذكر المتعلق، فتقول: الابتداء خير من الانتهاء، ويكون مفيدًا.

وهذا ينتقض بالأسماء الموصولة، والأفعال الناقصة.

وقد أجيب بمنع كونها دالة على معنى في غيرها بالتفسير المذكور، بل ذلك لغرض آخر وهو: تتميمها في الجزئية، وإلا فهي دالة على معنى في غيرها، ومن ثم كان الجميع صفات، وفيه نظر.

انقسام الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف انقسام الجنس إلى أنواعه، ولا يجوز ذلك هاهنا لأمور:

الأول: أن امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو: عدم دلالته على معنى في نفسه. وامتياز الاسم عن الفعل بقيد عدمي أيضًا وهو: عدم اقترانه بالزمان المعين، وإذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنسًا لها، لامتناع تقوم الأنواع بالفصول العدمية.

وجوابه: أن امتياز الحرف عن أخويه، وامتياز الاسم عن الفعل ليس بأعدام مطلقة بل بأعدام خاصة، والعدم المخصوص يصلح أن يكون مميزًا، فيصلح أن يكون فصلا. سلمنا كون العدم المخصوص لا يصلح أن يكون فصلاً، لكن لم لا يجوز أن يكون كل واحد من الحرف والاسم مركبًا من جنس وفصل وجوديين، عرض لأحدهما أمر عدمي، ويكون ذلك الفصل الوجودي، الذي هو مفروض الأمر العدمي، هو المميز؟

الثاني: أنها لو كانت جنسا لها لزم أحد أمرين: وهو إما كون الشيء جنسا لنفسه، وإما إثبات قسم رابع؛ لأن المميز في كل واحد منهما إما أن يكون كلمة أو لا يكون، فإن كان كلمة، وهو فرد من أفرادها، كانت الكلمة جنسا لها، فتكون الكلمة جنسا للكلمة، فيلزم كون الشيء جنسا لنفسه، وإن لم يكن كلمة لم تكن أحدهما، لأنها لو كانت أحدها لكانت كلمة؛ إذ الكلمة صادقة على كل واحد منها، فتكون غيرها، ويلزم منه قسم رابع.

وجوابه: لا نسلم أن المميز إذا كان كلمة يلزم كون الشيء جنسا لنفسه، وإنما يلزم ذلك أن لو كان المميز إذا لم يكن كلمة يلزم إثبات قسم رابع للكلمة بل يلزم إثبات شيء آخر غير هذه الثلاثة ولا نسلم استحالته، وإنما يكون محالا أن لو كان قسما من أقسام الكلمة.

الثالث: أنها لو كانت جنسًا لزم كونها أخص من الاسم وأعم منه؛ وذلك لأن الكلمة اسم يصدق عليها حد الاسم ودخول علاماته فيها، فتكون أخص من مطلق

الاسم لكونها فردًا من أفراده، فإذا كانت جنسا للثلاثة كانت أعم من الاسم، فيلزم أن تكون أخص من الاسم وأعم منه وهو محال، لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ إذ الكلمة من حيث إنها أخص من الاسم، لا يجوز صدقها بدونه، ومن حيث إنها أعم منه، يجوز صدقها دونه.

وجوابه: لا نسلم استحالة كون الكلمة أخص من الاسم وأعم منه، وإنما يستحيل أن لو كان ذلك من جهة واحدة، وليس كذلك؛ إذ للكلمة اعتباران:

أحدهما: كونها دالة على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

والثاني: كونها (لفظ وضع لمعنى مفرد)؛ فهي بالاعتبار الأول أخص منه، وبالاعتبار الثاني أعم منه.

الرابع: أنها لو كانت جنسا لها لزم صدق بعض هذه الأنواع على بعض؛ لأن الكلمة إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فإن كانت اسما كان الاسم حينئذ صادقا على الكلمة، وهي صادقة على الفعل والحرف؛ فالاسم صادق على الفعل والحرف؛ لأن الصادق على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء..... فإن الجنس مثلا صادق على الحيوان والحيوان صادق على الإنسان مع أن الجنس ليس بصادق على الإنسان. نعم يلزم ذلك لو كان الصدق كليا، وظاهر أن صدق الاسم على الكلمة ليس بكلي، وحينئذ لا يلزم صدق الاسم على الفعل والحرف.

اختلف في دلالة المضارع على الزمانين، فقيل: بالاشتراك، وقيل: دلالته على أحد المفهومين، وهو الحاضر، أقوى؛ فهو بالنسبة إليه ظاهر، وبالنسبة إلى المستقبل مؤول، وعلى هذا يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال. وقال بعضهم: عكس هذا وهو: أن يكون مجازا في الحال حقيقة في الاستقبال، وهو ضعيف. والصحيح الأول.

حاشية: قوله: (الكلام ما تضمن كلمتين).

وإنما قال: (تضمن) ولم يقل: تركب؛ ليشمل ما كان من كلمتين ملفوظ بهما، نحو: قام زيد، وما كان من كلمتين ملفوظ بإحداهما نحو: قسم، واذهب.

وليس المراد من قوله: (تضمن كلمتين) أنه إنما يحصل من كلمتين فقط، بل المراد: أن أقل ما يحصل منه الكلام كلمتان.

وأورد: لو تركب الكلام من أكثر من كلمتين لزم من انتفاء واحد منها انتفاء الكلام؛ ضرورة استلزام انتفاء الجزء انتفاء المجموع المركب، لكنه لا يلزم؛ لتحققه بدونه، نحو: قام زيد.

وأجيب: إن كان المراد فردا من أفراد الكلام فمسلم لزوم انتفاء الكلام من انتفاء واحد منها؛ لتحقق انتفاء ذلك الفرد بانتفاء جزء من أجزائه، وإن كان المراد حقيقة مطلق الكلام فممنوع؛ لأن الجزء الثالث ليس جزءا من مطلق الكلام، بل إنه جزء فرد من أفراده.

وأورد: هذا التعريف للكلام يقتضى ألا يكون ما تركب من كلمة فقط كلاما؛ لكونه غير متضمن للكلمتين؛ لأن الشيء إنما يدل على الشيء بالتضمن إذا كان داخلا، كدلالة الإنسان على الحيوان وحده، أو الناطق وحده.

وأجيب: بأن المراد من تضمن الكلام للكلمتين: فهم الكلمتين منه، لا التضمن الاصطلاحي، وبأن المراد من تضمن الكلمتين تضمن كل واحدة منهما، أى: أنه يتضمن هذه ويتضمن هذه، لا أنه يتضمنهما دفعة، وبأن التضمن يعتبر فيه الجزء الصورى كما يعتبر الجزء المادي، فالكلمتان على هذا داخلتان.